

الجنة
الوطنية
للانتخابات



المجلس الوطني الاتحادي

الاختصاصات والانجازات

المحتويات

٤	تقديم اللجنة الوطنية
٦	المقدمة
٨	الفصل الأول: تشكيل المجلس الوطني الاتحادي واختصاصاته
٨	تشكيل المجلس الوطني
٩	شروط العضوية
١٠	انتهاء العضوية
١١	مقر اجتماعات المجلس
٢٠	حصانات الأعضاء
٢٠	اجتماعات المجلس الوطني
٢٢	قرارات المجلس الوطني
٢٢	طريقة التصويت
٢٤	التكوين الداخلي للمجلس الوطني
٢٤	١. رئيس المجلس ونائبيه
٢٦	٢. هيئة مكتب المجلس
٢٦	٣. الأمانة العامة للمجلس الوطني
٢٧	٤. لجان المجلس الوطني
٢٧	اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي
٢٨	١. الاختصاص التشريعي
٢٩	٢. الاختصاص المالي
٢٩	٣. الاختصاص السياسي
٣٠	توجيه الأسئلة
٣٨	طرح موضوع عام للمناقشة
٣٩	إبداء التوصيات



٤٠	الفصل الثاني: إنجازات المجلس الوطني الاتحادي
٤١	إنجازات المجلس الوطني على المستوى الداخلي
٤٤	التعليم
٤٥	الصحة
٤٦	الرعاية الاجتماعية
٤٧	الإسكان
٤٧	الإعلام
٤٩	الاقتصاد والتجارة
٥٠	الداخلية
٥١	الكهرباء والماء
٥٢	الزراعة والثروة السمكية
٥٤	النفط والثروة المعدنية
٥٦	الشئون الإسلامية والأوقاف
٥٧	إنجازات المجلس الوطني الاتحادي على المستوى الخارجي
٥٨	١. المستوى الإقليمي
٥٨	الجزر الإماراتية الثلاث
٦٠	أمن الخليج
٦٢	٢. المستوى العربي
٦٣	القضية الفلسطينية
٦٤	التضامن العربي
٦٥	٣. المستوى الدولي
٦٦	قضايا السلام والأمن الدوليين
٦٦	١. المحافظة على السلم والأمن الإقليميين
	٢. تقديم المساعدات الإنسانية
٦٧	لمناطق النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية
٦٩	قائمة المصادر والمراجع

وأمرهم شورى بينهم ”صدق الله العظيم“

تميزت مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، بسلسلة متصلة من الإنجازات على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية، والتي تم غرسها في تربة مستقرة صنعت منها تجربة وحدوية عربية ناجحة بكل المقاييس، ولقد لعبت القيادات التاريخية المؤسسة، وعلى رأسها القيادة المستتيرة والحكيمة للوالد المؤسس المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، واستمرار نهجه المبارك في القيادة السياسية للدولة وعلى رأسها صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حفظه الله، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء. وشهدت العقود الثلاث الماضية ترسيخ الكيان الاتحادي واستقراره، واستطاعت مؤسسات الدولة الاتحادية أن ترسخ قواعد البناء الداخلي وتعزز مكانتها في علاقتها الإقليمية والدولية.

وكان لا بد أن يواكب هذا النجاح والتقدم تطور في المؤسسات السياسية للدولة، ولاسيما المجلس الوطني الاتحادي، ولقد جاء خطاب صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثون لتأسيس الاتحاد، ليشكل نقلة نوعية في التجربة الاتحادية ويضع ملامح مرحلة قادمة وأسس خطة استراتيجية وطنية واعية ومدروسة انطلاقاً نحو آفاق المستقبل، لتضيف رافداً مهماً لروافد شرعية التجربة الإماراتية، وذلك بتحفيز المشاركة السياسية وخلق الأسس اللازمة لتشكيل مجلس وطني مشارك وفاعل في المرحلة المقبلة اعتماداً على مبدأ التدرج في تنظيم العملية الانتخابية الأولى لانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي.



لقد أدى المجلس الوطني الاتحادي - منذ نشأته - دوره كمؤسسة دستورية وركن هام من أركان الدولة، فكان له الدور الهام في تدعيم أسس الكيان الاتحادي بأعضائه الذين يمثلون الإمارات، وأصبح الآن الركن الأهم. إن تعزيز السلطة التمثيلية أصبح ضرورة، والانتقال التدريجي من مرحلة التعيين إلى مرحلة الانتخاب يأتي انسجاماً مع دستور الدولة الذي أكد على ضرورة "إعداد شعب الاتحاد للحياة الدستورية الحرة والكرامة والسير نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان".

إن التنمية المتوازنة تتطلب تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي، بحيث يصبح مجلساً يدمج الانتخاب بالتعيين، ويكون فيه حضور نسائي يليق بمكانة المرأة في مجتمع الإمارات، حيث تخطو اليوم دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد - حفظه الله - خطوات متسارعة نحو المشاركة السياسية والشفافية، خطوات ستجد انعكاساتها في مجلس وطني يتمتع بصلاحيات أوسع، ويجسد تكريم القيادة لشعبها المخلص ووفاء المواطن لقيادته الحكيمة، ويرسم ملامح المشهد السياسي الإماراتي نحو مستقبل زاهر بإذن الله. وفقنا الله جميعاً لخدمة هذا الوطن الغالي ورفعته شأنه.

المقدمة

يعتبر المجلس الوطني الاتحادي إحدى السلطات الرئيسية الخمس التي يقوم عليها الكيان الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ م. وهو يقف في ذلك جنباً إلى جنب مع المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد، ومجلس الوزراء الاتحادي، والقضاء الاتحادي.

ونظراً لحدثة دولة الإمارات وصعوبة الظروف التي أحاطت بنشأتها، فإن المجلس الوطني لم يمنحه الدستور صلاحيات تشريعية ورقابية كبيرة، إلا أنه قد ساهم بدور هام في تطور دولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز التجربة الاتحادية ودعم الوزارات والمؤسسات الاتحادية وتوسيع مجالات عملها وتوفير الموارد المالية لها.

وبالرغم من مرحلة التأسيس كان المجلس الوطني الاتحادي ضمير الأمة الحي، والحارس الأمين على منجزات دولة الاتحاد، ولم تقتصر منجزاته على الشؤون الداخلية، وقضايا الوطن والمواطنين، والمحافظة على المكتسبات الوطنية وتدعيمها بما يحقق الخير والرفاهية لشعب دولة الإمارات فحسب، بل تفاعل أيضاً مع القضايا الإقليمية والقومية والعالمية بشكل يعبر عن طموحات وتطلعات شعب الإمارات. فقد كان داعماً لجهود التكامل مع دول الخليج في منظومة مجلس التعاون، وداعياً



لتوحيد الصف العربي وتعزيز جهود التنسيق والوحدة مع الأشقاء العرب، وصوتاً متميزاً في دعم القضية الفلسطينية. ونبذ الحروب والخلافات الإقليمية وفي المطالبة بالتزام الوسائل السلمية في حل الخلافات. كما كان منبراً مضيئاً في نصرة القضايا العادلة لدول العالم الثالث والقضايا الدولية العادلة عموماً.

وسيشهد المجلس الوطني الاتحادي في نهاية هذا العام مرحلة جديدة من تاريخه النيابي ستفضي إلى تغير سياسي مهم في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل القيادة الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله. فلأول مرة في تاريخها الحديث ستشهد الدولة انتخابات جزئية لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطني لدورته الجديدة، ستتم دراسة التغييرات المطلوبة على الدستور والقوانين لتعزيز صلاحيات وسلطات المجلس الوطني، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه تنفيذاً لتوجهات البرنامج السياسي لصاحب السمو رئيس الدولة في تفعيل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية في دولة الإمارات.

وتهدف هذه الدراسة المسحية لإعطاء صورة تعريفية عن المجلس الوطني الاتحادي وكيانه وتشكيله وطريقة عمله واختصاصاته، وأهم القضايا التي تناولها في فصوله التشريعية المتعاقبة، كما يهدف أيضاً لإلقاء الضوء على أهم الإنجازات التي قدمها المجلس في المجالين الداخلي والخارجي.

الدكتور عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين

الفصل الأول

تشكيل المجلس الوطني الاتحادي واختصاصاته

استفادت دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة حديثة النشأة من التجارب المختلفة للدول. وقد اختار مؤسسو الدولة وواضعو الدستور منذ اليوم الأول لقيام الاتحاد مبدأ الفصل بين السلطات. وبجانب المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد، ومجلس الوزراء والقضاء الاتحادي، نص الدستور على قيام المجلس الوطني الاتحادي باعتباره إحدى السلطات الاتحادية. وهذا الفصل يتناول التعريف بالمجلس الوطني وتشكيله وطريقة عمله وتكوينه الداخلي واختصاصاته.

تشكيل المجلس الوطني

نظراً لقلة عدد سكان دولة الإمارات في الفترة التي تم فيها وضع الدستور فقد تقرر أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي أربعين عضواً يمثلون الإمارات السبع المكونة للاتحاد، وذلك على النحو التالي: أبوظبي ثمانية مقاعد، دبي ثمانية مقاعد، الشارقة ستة مقاعد، رأس الخيمة ستة مقاعد، عجمان أربعة مقاعد، الفجيرة أربعة مقاعد، أم القيوين أربعة مقاعد. وقد ترك الدستور الحرية لكل إمارة في تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني سواء بالتعيين أو الانتخاب.



وبالرغم من أن عملية الاختيار تتم من قبل الإمارات، إلا أن الدستور ينص بوضوح على أن الأعضاء ينوبون عن جميع الإمارات، ويخدمون الدولة ككل وليس الإمارات التي يمثلونها فقط.

شروط العضوية

يجب أن تتوفر في أعضاء المجلس الوطني الشروط التالية، وفقاً لما ورد بالدستور:

١. أن يكون من مواطني إحدى إمارات الاتحاد، ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس.
٢. ألا يقل سنه عند اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
٣. أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية، محمود السيرة، حسن السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره طبقاً للقانون.
٤. أن يكون لديه إلمام كاف بالقراءة والكتابة.

ولا يجوز لعضو المجلس الوطني الذي تم اختياره أن يجمع بين عضوية المجلس وأية وظيفة من الوظائف العامة في حكومة الاتحاد بما في ذلك المناصب الوزارية. ويمكنه أن يختار أحدهما خلال ثمانية أيام لقيام حالة الجمع والا اعتبر أنه اختار الأحدث منها. وقبل أن يباشر عضو المجلس الوطني الاتحادي أعماله في المجلس ولجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين التالية:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة وأن
أحترم دستور الاتحاد وقوانينه وأن أؤدي أعمالي في المجلس ولجانه
بأمانة وصدق)

انتهاء العضوية

ترتبط عضوية المجلس الوطني الاتحادي بدورة انعقاده التي تستمر
سنتين ميلاديتين تبدأ عادة من تاريخ انعقاد أول جلسة للمجلس. ويمكن
أن يفقد عضو المجلس عضويته للأسباب التالية:

١. الوفاة.
٢. الاستقالة الضمنية أو الصريحة.
٣. إسقاط العضوية إذا فقد أحد شروطها السابقة.
٤. سقوط العضوية في حالة الجمع بين الوظيفة العامة الاتحادية
وعضوية المجلس الوطني.
٥. حل المجلس الوطني. والحل لا ينهي مدة العضوية في المجلس فقط
وإنما ينهي الفصل التشريعي للمجلس كله.

وإذا خلا محل أحد أعضاء المجلس قبل نهاية مدة عضويته لأي سبب من
الأسباب السابقة يجري اختيار العضو البديل خلال شهرين من تاريخ
إعلان المجلس هذا الخلو، ما لم يقع الخلو خلال الأشهر الثلاثة السابقة
على نهاية مدة المجلس، ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه.
ويفصل المجلس الوطني الاتحادي في صحة نيابة أعضائه وفي إسقاط



العضوية عنهم إذا فقدوا أحد شروطها وذلك بأغلبية جميع أعضائه بناء على اقتراح خمسة منهم. وهو المختص بقبول الاستقالة من العضوية، وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ قبول المجلس لها. وقد شهدت الفترة منذ قيام الاتحاد في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ م وحتى الآن ثلاثة عشر فصلاً تشريعياً. والتي يوضحها الجدول رقم (١).

مقر اجتماعات المجلس

يعقد المجلس الوطني الاتحادي جلساته بمقره في أبوظبي عاصمة الاتحاد. ويجوز استثناء أن ينعقد في أي مكان آخر داخل الاتحاد بناء على قرار يتخذه المجلس بأغلبية جميع أعضائه وبموافقة مجلس الوزراء. وكل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلاً وتبطل القرارات التي تصدر عنه.

جدول رقم (١)
تشكيلات المجلس الوطني الاتحادي
منذ التشكيل الأول وحتى التشكيل الثالث عشر
١٩٧٢/٢/١٢م - ٢٠٠٥/٢/١٧



الإمارة	التشكيل الاول ٧٤/٢/١١ - ٧٢/٢/١٢	التشكيل الثاني ٧٦/١٢/١ - ٧٤/٢/١٢
أبو ظبي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- راشد بن عويضة ٣- رحمة محمد المسعود ٤- محمد بن احمد العتيبة ٥- غانم بن حمدان ٦- سلطان بن عبد الله غنوم ٧- علي بن عبد الله الزعابي ٨- محمد راشد المنصوري	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- راشد بن عويضة ٣- رحمة محمد المسعود ٤- محمد بن احمد العتيبة ٥- غانم بن حمدان ٦- سلطان بن عبد الله غنوم ٧- علي بن عبد الله الزعابي ٨- محمد راشد المنصوري
دبي	١- ثاني بن عبد الله ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- محمد عبد الله الموسى ٤- أحمد محمد حريز ٥- سعيد بن جمعة النابوده ٦- محمد بن مجرن بن سلطان ٧- أحمد محمد اليدور ٨- فاضل بن أحمد المزروعى	١- ثاني بن عبد الله ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- محمد عبد الله الموسى ٤- أحمد محمد حريز ٥- سعيد بن جمعة النابوده ٦- محمد بن مجرن بن سلطان ٧- أحمد محمد اليدور ٨- فاضل بن أحمد المزروعى
الشارقة	١- أحمد بن ناصر بن احمد ٢- حمد عبد الله العويس ٣- عيسى علي المزروع ٤- محمد حمد المدفع ٥- محمد عبيد الشامسي ٦- خالد بن احمد بن خادم	١- أحمد بن ناصر بن احمد ٢- حمد عبد الله العويس ٣- عيسى علي المزروع ٤- محمد حمد المدفع ٥- محمد عبيد الشامسي ٦- خالد بن احمد بن خادم
رأس الخيمة	١- سالم إبراهيم درويش ٢- محمد حميد البسطي ٣- أحمد سعيد غباش ٤- محمد جاسم الخراز ٥- يوسف بن عمران ٦- أحمد عبد الله جمعه	١- سالم إبراهيم درويش ٢- محمد حميد البسطي ٣- أحمد سعيد غباش ٤- محمد الرحمن أحمد المطوع ٥- راشد عبد الله عمران ٦- أحمد محمد صالح
أم القيوين	١- راشد سعيد بوقفيل ٢- أحمد سلطان الجابر ٣- عبد الله علي المعضد ٤- أحمد ناصر العصبيه	١- راشد سعيد بوقفيل ٢- أحمد سلطان الجابر ٣- عبد الله جمعة بو هارون ٤- خليفة حميد جمعة
عجمان	١- محمد بن رحمه العامري ٢- حمد بن محمد أبو شهاب ٣- عبد الله أمين عبد الرحمن ٤- سلطان بن ماجد حسن	١- محمد بن رحمه العامري ٢- حمد بن محمد أبو شهاب ٣- عبد الله أمين عبد الرحمن ٤- سلطان بن ماجد حسن
الفجيرة	١- عبد الله سلطان السلامي ٢- راشد محمد سيف ٣- سعيد محمد الرقباني ٤- محمد سيف عبد الله	١- عبد الله سلطان السلامي ٢- راشد محمد سيف ٣- سعيد محمد الرقباني ٤- سيف سلطان سعيد

الإمارة	التشكيل الثالث ٧٩/٩/٢٨ - ٧٧/٣/١	التشكيل الرابع ٨١/١٢/١ - ٧٩/٣/١
أبو ظبي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- راشد بن عويضة ٣- رحمة محمد المسعود ٤- أحمد سلطان الجابر ٥- محمد صالح بن بدوه ٦- حمد حميد بن ذيبان ٧- كنيش سعيد خليفة ٨- أحمد خلف المزروعى	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- راشد بن عويضة ٣- رحمة محمد المسعود ٤- إبراهيم محمد الحديدي ٥- محمد صالح بن بدوه ٦- عبد الله ناصر بن حويليل * ٧- كنيش سعيد خليفة ٨- أحمد خلف المزروعى
دبي	١- عبد الجبار محمد الماجد ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- محمد عبد الله موسى ٤- حميد مطر الطاير ٥- سعيد بن جمعه النابوده ٦- ناصر راشد لوتاه ٧- محمد بن الشيخ مجرن ٨- ماجد احمد الفريير	١- عبد الجبار محمد الماجد ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- محمد عبد الله موسى ٤- خلف أحمد الحبتور ٥- سعيد بن جمعه النابوده ٦- ناصر راشد لوتاه ٧- محمد بن الشيخ مجرن ٨- سلطان خليفة الحبتور
الشارقة	١- تريم عمران تريم ٢- حميد ناصر العويس ٣- علي مرزوق بن كامل ٤- عبد الرحمن بوخاطر ٥- راشد علي الديماس ٦- سالم عبد الله خلفان	١- تريم عمران تريم * ٢- حميد ناصر العويس ٣- علي مرزوق بن كامل ٤- عبد الرحمن بوخاطر ٥- راشد علي الديماس ٦- سالم عبد الله خلفان
رأس الخيمة	١- عمران حمد عمران ٢- سالم محمد العلي ٣- عبد الله أحمد راشد ٤- حارب سعيد أبو الشوارب ٥- صالح أحمد النشال ٦- علي سعيد راشد	١- جبر بن سيف بن جبر ٢- سلطان عبد الله القاضي ٣- أحمد سعيد غباش ٤- محمد حميد البسطي ٥- صالح أحمد النشال ٦- محمد جاسم الخراز
أم القيوين	١- عبد الله راشد الخرجي ٢- سلطان حميد عبد الله ٣- عبد الله راشد هلال ٤- خليفة حميد جمعه	١- عبد الله راشد الخرجي ٢- سلطان حميد عبد الله ٣- عبد الله راشد هلال ٤- خليفة حميد جمعه
عجمان	١- محمد بن رحمه العامري ٢- حمد بن محمد أبو شهاب ٣- عبد الله أمين عبد الرحمن ٤- عبد الله حمد راشد الحاج	١- محمد بن رحمه العامري ٢- حمد بن محمد أبو شهاب ٣- عبد الله أمين عبد الرحمن ٤- خليفة محمد خليفة
الفجيرة	١- عبد الله سلطان السلامي ٢- راشد محمد سيف ٣- خليفة خميس مطر ٤- سيف سلطان سعيد	١- عبد الله سلطان السلامي ٢- راشد محمد سيف ٣- خليفة خميس مطر ٤- سيف سلطان سعيد

* استقال بتاريخ ١٩٨٠/٧/١

* خرج في ١٩٧٩/٧/١ و دخل السيد/ بطي بن عبيد بن حميد في ١٩٧٩/١١/٢٧



الإمارة	التشكيل الخامس ٨٣/١٢/٢٧ - ٨١/١٢/٢٨	التشكيل السادس ٨٦/١٢/١ - ٨٤/١/١٤
أبو ظبي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- راشد بن عويضة ٣- رحمة محمد المسعود ٤- إبراهيم محمد الحديدي ٥- محمد صالح بن بدوه ٦- عيد بخيت المزروعي ٧- عيد الله محمد المزروعي ٨- أحمد خلف المزروعي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- راشد بن عويضة الهاملي ٣- رحمة محمد المسعود ٤- إبراهيم محمد الحديدي ٥- محمد صالح بن بدوه ٦- عيد بخيت المزروعي ٧- عيد الله محمد المزروعي ٨- أحمد خلف المزروعي
دبي	١- عبد الجبار محمد الماجد ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- محمد عبد الله الموسى ٤- عبيد بن حميد الطاير ٥- بطي بن حميد بن بشر ٦- أحمد سيف بالحصا ٧- محمد بن الشيخ مجرن ٨- سلطان خليفة الحبتور	١- راشد عبد الصمد الكيتوب ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- عبد الرحمن بن سيف الغرير ٤- عبيد بن حميد الطاير ٥- محمد سالم عبيد المزروعي ٦- أحمد سيف بالحصا ٧- محمد بن الشيخ مجرن ٨- محمد بن خليفة بن ذبيان
الشارقة	١- أحمد محمد المدفع ٢- عبيد راشد الشامسي ٣- سيف سعيد الجروان ٤- عبد العزيز علي العويس ٥- محمد محمد سعيد الصاحي ٦- ناصر خميس سليمان	١- أحمد محمد المدفع ٢- عبيد راشد الشامسي ٣- سيف سعيد الجروان ٤- عبد العزيز علي العويس ٥- محمد محمد سعيد الصاحي ٦- ناصر خميس سليمان
رأس الخيمة	١- جبر بن سيف بن جبر ٢- سلطان عبد الله القاضي ٣- أحمد سعيد غباش ٤- محمد حميد البسطي ٥- صالح أحمد النشال ٦- محمد جاسم الخراز	١- جبر بن سيف بن جبر ٢- سلطان عبد الله القاضي ٣- أحمد سعيد غباش* ٤- محمد حميد البسطي ٥- صالح أحمد النشال ٦- إبراهيم سلطان الشامسي
أم القيوين	١- عبد الله راشد الخرجي ٢- سلطان حميد عبد الله ٣- عبد الله راشد هلال ٤- خليفة حميد جمعه	١- عبد العزيز أحمد سيف ٢- عبد الله راشد الخرجي ٣- محمد سالم الميحي ٤- عيسى سلطان الجابر
عجمان	١- خليفة أحمد كاجور ٢- حمد بن محمد أبو شهاب ٣- عبد الله أمين عبد الرحمن ٤- خليفة محمد خليفة	١- خليفة أحمد كاجور ٢- حمد بن محمد أبو شهاب ٣- عبد الرحمن أمين عبد الرحمن ٤- خليفة محمد المويجي
الفجيرة	١- عبد الله سلطان السلامي ٢- راشد محمد سيف ٣- خليفة خميس مطر ٤- سيف سلطان سعيد	١- سعيد سهيل حمدان ٢- راشد محمد سيف ٣- محمد احمد عبد الرحمن ٤- سيف سلطان سعيد

* خرج بالوفاة في ٢٧/٢/١٩٨٥م و حل محله السيد/ حارب سعيد أبو الشوارب في ١٩/٣/١٩٨٥

الإمارة	التشكيل السابع ٩٠/١/٤ - ٨٨/١/٥	التشكيل الثامن ٩١/١٢/١ - ٩٠/٣/٤
أبو ظبي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- الحاج عبد الله المحيربي ٣- رحمة محمد المسعود ٤- إبراهيم محمد الحديدي ٥- محمد صالح بن بدوه ٦- عيد بخيت المزروعي ٧- عبد الله جمعه المنصوري ٨- أحمد خلف المزروعي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- الحاج عبد الله المحيربي ٣- رحمة محمد المسعود ٤- إبراهيم محمد الحديدي ٥- محمد صالح بن بدوه ٦- عيد بخيت المزروعي ٧- عبد الله جمعه المنصوري ٨- أحمد خلف المزروعي
دبي	١- راشد عبد الصمد الكيتوب ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- عبد الرحمن بن سيف الغرير ٤- محمد جمعه النابوده ٥- محمد سالم عبيد المزروعي ٦- سيف راشد حريز ٧- الشيخ محمد بن الشيخ مجرن ٨- محمد بن خليفة بن ذيبان	١- عبد الرحمن علي لوتاه ٢- هلال بن أحمد لوتاه ٣- عبد الرحمن بن سيف الغرير ٤- محمد جمعه النابوده ٥- محمد سالم عبيد المزروعي ٦- سيف راشد حريز ٧- سلطان بن بطي بن مجرن ٨- محمد بن خليفة بن ذيبان
الشارقة	١- محمد بن جرش بن علي ٢- د. سالم عبد الله المحمود ٣- راشد محمد سالم العويس ٤- محمد سلطان بن هويدن ٥- محمد محمد سعيد الصاحي ٦- عبد الله علي بن يعرف	١- محمد بن جرش بن علي ٢- د. سالم عبد الله المحمود ٣- راشد محمد سالم العويس ٤- محمد سلطان بن هويدن ٥- محمد محمد سعيد الصاحي ٦- عبد الله علي بن يعرف
رأس الخيمة	١- عبيد سيف جبر ٢- حارب سعيد المهيري ٣- راشد عبد الرحمن أحمد ٤- محمد حميد البسطي ٥- صالح أحمد النشال ٦- إبراهيم سلطان الشامسي	١- عبيد سيف جبر ٢- حارب سعيد المهيري ٣- راشد عبد الرحمن أحمد ٤- محمد حميد البسطي ٥- صالح أحمد النشال ٦- إبراهيم سلطان الشامسي
أم القيوين	١- عبد العزيز أحمد سيف ٢- عبد الله راشد الخزرجي ٣- محمد سالم المليحي ٤- عيسى سلطان الجابر	١- عبد العزيز أحمد سيف ٢- عبد الله راشد الخزرجي ٣- محمد سالم المليحي ٤- عيسى سلطان الجابر
عجمان	١- علي محمد رحمه العامري ٢- محمد راشد الشعالي ٣- عبيد علي المهيري ٤- خليفة محمد المويجعي	١- علي محمد رحمه العامري ٢- محمد راشد الشعالي ٣- عبيد علي المهيري ٤- خليفة محمد المويجعي
الفجيرة	١- حامد عبد الله الشرقي ٢- محمد عبد الله السلامي ٣- خلفان عبيد خلفان ٤- أحمد خليفة الشامسي	١- عبد الله سعيد راشد ٢- محمد عبد الله السلامي ٣- خلفان عبيد خلفان ٤- أحمد خليفة الشامسي



الإمارة	التشكيل التاسع ٩٥/٢/٥ - ٩٣/٢/٦	التشكيل العاشر ٩٦/١٢/١ - ٩٥/١٢/٢٤
أبو ظبي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- الحاج عبد الله المحيربي ٣- رحمة محمد المسعود ٤- حمد بن سلطان الدرمكي ٥- محمد بن عبد الله العتيبة ٦- محمد بن ناصر النخيرة الخيلي ٧- راشد محمد عبد الله المزروعي ٨- سعود بن راشد الشامسي	١- فرج بن علي بن حمودة ٢- الحاج عبد الله المحيربي ٣- رحمة محمد المسعود ٤- حمد بن سلطان الدرمكي ٥- محمد بن عبد الله العتيبة ٦- محمد بن ناصر النخيرة الخيلي ٧- راشد محمد عبد الله المزروعي ٨- سعود بن راشد الشامسي
دبي	١- محمد بن خليفة بن سلطان الحبتور ٢- محمد خليفة بن حاضر ٣- خالد محمد أحمد ٤- سلطان أحمد حارب ٥- محمد سلطان سعيد ٦- سعيد محمد سعيد الكندي ٧- سلطان بن بطي بن مجرن ٨- دلوک محمد بن دلوک	١- محمد بن خليفة بن سلطان الحبتور ٢- محمد خليفة بن حاضر ٣- خالد محمد أحمد ٤- سلطان أحمد حارب ٥- محمد سلطان سعيد ٦- سعيد محمد سعيد الكندي ٧- سلطان بن بطي بن مجرن ٨- دلوک محمد بن دلوک
الشارقة	١- عبيد بن عيسى بن احمد ٢- راشد بن عمران بن تريم ٣- سالم بن حمد بن عبيد الشامسي ٤- سعيد بن حميد الجاري ٥- علي بن عبيد الزعابي ٦- سعيد بن علي بن عبيد علاي	١- عبيد بن عيسى بن احمد ٢- راشد بن عمران بن تريم ٣- سالم بن حمد بن عبيد الشامسي ٤- سعيد بن حميد الجاري ٥- علي بن عبيد الزعابي ٦- سعيد بن علي بن عبيد علاي
رأس الخيمة	١- عبيد سيف جبر ٢- علي عبد الله مصبح ٣- يوسف علي البيزي ٤- أحمد حمدان آل مالك ٥- صالح أحمد النشال ٦- سيف صالح سيف	١- عبيد سيف جبر ٢- علي عبد الله مصبح ٣- يوسف علي البيزي ٤- أحمد حمدان آل مالك ٥- صالح أحمد النشال ٦- سيف صالح سيف
أم القيوين	١- عبد العزيز أحمد سيف سلمان ٢- محمد عمير أحمد ٣- إبراهيم الخرجي ٤- علي جاسم أحمد	١- عبد العزيز سالم المليحي ٢- سلطان محمد عمير ٣- راشد عبيد الكشف ٤- علي جاسم أحمد
عجمان	١- علي عبد الله الحمراي ٢- محمد راشد الشعالي ٣- عبيد علي المهيري ٤- عبد الله محمد المويجي	١- علي عبد الله الحمراي ٢- محمد راشد الشعالي ٣- عبيد علي المهيري ٤- عبد الله محمد المويجي
الفجيرة	١- عبد الله سعيد راشد ٢- محمد عبد الله السلامي ٣- خلفان عبيد خلفان ٤- أحمد خليفة الشامسي	١- محمد عبيد بن ماجد العليلي ٢- سعيد بن سعيد الشرقي ٣- علي راشد حمدان النفيسة ٤- سهيل بن راشد الجماعي

الإمارة	التشكيل الحادي عشر ٩٩/١٢/١٣ - ٩٧/١٢/١٤	التشكيل الثاني عشر ٢٠٠٢/٢/٢٩ - ٢٠٠٠/١/٣٠
أبو ظبي	١- فاضل بن سعيد الضبع الدرمني ٢- الحاج عبد الله المحيربي* ٣- محمد بن حمودة بن علي الظاهري ٤- حمد بن سلطان الدرمني ٥- محمد بن أحمد بن سرور الظاهري ٦- حمد بن سيف سالمين المنصوري ٧- راشد بن محمد المزروعى ٨- سعيد بن حفيظ المزروعى	١- فاضل بن سعيد الضبع الدرمني ٢- أحمد بن شبيب الظاهري ٣- محمد بن حمودة بن علي الظاهري ٤- حمد بن سلطان الدرمني ٥- محمد بن أحمد بن سرور الظاهري ٦- حمد بن سيف سالمين المنصوري ٧- راشد بن محمد المزروعى ٨- سعيد بن حفيظ المزروعى
دبي	١- محمد بن خليفة بن سلطان الحبتور ٢- محمد خليفة بن حاضر ٣- خالد محمد أحمد ٤- سلطان أحمد حارب ٥- محمد سلطان سعيد ٦- سعيد محمد سعيد الكندي ٧- سلطان بن بطي بن مجرن ٨- دلوک محمد بن دلوک	١- محمد بن خليفة بن سلطان الحبتور ٢- جمال ماجد الفيرير ٣- د. طارق حميد الطاير ٤- محمد يوسف البدور ٥- محمد سلطان سعيد ٦- سعيد محمد سعيد الكندي ٧- د. جمعة خلفان بلهول ٨- دلوک محمد بن دلوک
الشارقة	١- عبيد بن عيسى بن احمد ٢- راشد بن عمران بن تريم ٣- عبد الرحمن حسن عبيد الشامسي ٤- سعيد بن حميد الجاري ٥- علي بن عبيد الزعابي ٦- سعيد بن علي بن عبيد علي	١- د. حسين بن محمد المطوع ٢- محمد حمدان بن خادم ٣- سلطان بن سالم السويدي ٤- مطر بن علي بن هويدن ٥- علي بن عبيد الزعابي ٦- سعيد بن علي بن عبيد علي
رأس الخيمة	١- فيصل بن حميد القاسمي ٢- عبد الله علي الشهران ٣- أحمد محمد ناصر الخاطري ٤- مبارك علي الشامسي ٥- صالح أحمد الشال ٦- أحمد علي سعيد لحة	١- فيصل بن حميد القاسمي ٢- عبد الله علي الشهران ٣- أحمد محمد ناصر الخاطري ٤- مبارك علي الشامسي ٥- صالح أحمد الشال ٦- أحمد علي سعيد لحة
أم القيوين	١- سلطان محمد بن عمير ٢- راشد عبيد الكشف ٣- علي جاسم أحمد ٤- عبد العزيز سالم المليجي	١- سلطان محمد بن عمير ٢- راشد عبيد الكشف ٣- علي جاسم أحمد ٤- ناصر سعيد تلاي
عجمان	١- علي عبد الله الحمراني ٢- محمد راشد الشعالي ٣- عبيد علي المهيري ٤- عبد الله محمد المويجعي	١- علي عبد الله الحمراني ٢- محمد راشد الشعالي ٣- عبيد علي المهيري ٤- عبد الله محمد المويجعي
الفجيرة	١- محمد عبيد بن ماجد العليبي ٢- سعيد بن سعيد الشرقي ٣- علي راشد حمدان الفسية ٤- سهيل بن راشد الجماحي	١- راشد عبيد سيف الحفيتي ٢- عبد الله سهيل حمدان الشرقي ٣- محمد حسن سالم الضحاني ٤- محمد راشد سعيد الصريدي

* قبلت استقالته في الجلسة (٥) بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٨ و دخل بدلاً منه في الجلسة (٦) بتاريخ ١٨
١٩٩٨/٦/٣٠ السيد/ أحمد بن شبيب الظاهري.



الإمارة	التشكيل الثالث عشر ٢٠٠٣/٢/١٨ - ٢٠٠٥/٢/١٧
أبو ظبي	١- فاضل بن سعيد الضبع الدرمكي ٢- أحمد بن شبيب الظاهري ٣- محمد بن حمودة بن علي الظاهري ٤- حمد بن سلطان الدرمكي ٥- محمد بن أحمد بن سرور الظاهري ٦- حمد بن سيف سالمين المنصوري ٧- احمد عتيق خلف المزروعي ٨- سعيد بن حفيظ المزروعي
دبي	١- د. راشد عبد العزيز المخاوي ٢- خليفة جمعه النابوده ٣- خالد زايد صقر آل نهيان ٤- عبد الله احمد موسى ٥- محمد سلطان سعيد ٦- سعيد محمد سعيد الكندي ٧- د. حبيب محمد الملا ٨- دلموك محمد بن دلموك
الشارقة	١- د. حسين بن محمد المطوع ٢- محمد حمدان بن خادم ٣- سلطان بن سالم السويدي ٤- مطر بن علي بن هويدن ٥- علي بن عبيد الزعابي ٦- سعيد بن علي بن عبيد علاي
رأس الخيمة	١- محمد أحمد رقيط ٢- عبد الله خلفان الشرقي ٣- أحمد ناصر الخاطري ٤- مبارك علي الشامسي ٥- صالح أحمد الشال ٦- محمد بن علي النقبى
أم القيوين	١- سلطان محمد بن عمير ٢- راشد عبيد الكشف ٣- علي جاسم أحمد ٤- ناصر بن سعيد التلاي
عجمان	١- علي عبد الله الحمراني ٢- حمد بن راشد النعيمي ٣- عبيد علي المهيري ٤- عبد الله محمد المويجعي
الفجيرة	١- راشد عبيد سيف الحفيتي ٢- عبد الله سهيل حمدان الشرقي ٣- محمد حسن سالم الضحجاني ٤- محمد راشد سعيد الصريدي

حصانات الأعضاء

أخذاً بالاتجاهات العالمية السائدة منح دستور الدولة لاعضاء المجالس التشريعية الحصانة اللازمة التي تمكنهم من أداء المهام المكلفين بها دون خوف من عواقب المساهمة في مختلف الانشطة المكلف بها المجلس. كما ينص الدستور على أن أعضاء المجلس الوطني أحرار فيما يبدونه من أفكار وآراء أثناء قيامهم بعملهم داخل المجلس أو لجانه. ولا تجوز مؤاخذتهم عن ذلك بحال من الأحوال.

ولا يجوز في أثناء دور انعقاد المجلس وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن يتخذ ضد أي من أعضائه إجراءات جزائية إلا بإذن من المجلس. ويتعين في حالات التلبس إخطار المجلس الوطني بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاده.

ويجب إخطار المجلس في أول اجتماع له بأي إجراء اتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه ويتعين لاستمرار هذا الإجراء أن يأذن المجلس بذلك. وفي جميع الأحوال إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة الإذن.

اجتماعات المجلس الوطني

حدد الفصل التشريعي للمجلس الوطني الاتحادي بسنتين ميلاديتين ويحتوي على دورتين للانعقاد. حيث يعقد المجلس دورة عادية سنوية لا



تقل مدتها عن ستة أشهر. تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر من كل عام. ويعقد المجلس دورته العادية بناء على دعوة تصدر بمرسوم من رئيس الدولة وبموافقة مجلس الوزراء.

ويعتبر كل اجتماع يعقده المجلس دون دعوة رسمية للانعقاد أو في غير المكان القانوني المقرر لعقد اجتماعاته باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر. ومع ذلك إذا لم يدع المجلس للانعقاد لدورته العادية السنوية قبل الأسبوع الثالث من نوفمبر انعقد من تلقاء نفسه في الحادي والعشرين من الشهر المذكور. فإن صادف هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع المجلس في صباح أول يوم يلي تلك العطلة.

ويجوز بمرسوم يصدره رئيس الدولة دعوة المجلس للانعقاد في دور غير عادي كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولا يجوز للمجلس في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر في غير الأمور التي دعي من أجلها.

كما يجوز بمرسوم يصدره رئيس الدولة وبموافقة مجلس الوزراء تأجيل اجتماعات المجلس لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً على ألا يتكرر ذلك في الدورة الواحدة إلا بموافقة المجلس ولمرة واحدة، ولا تحتسب فترة التأجيل ضمن مدة الدورة العادية. ويجوز كذلك بمرسوم يصدره رئيس الدولة وبموافقة المجلس الأعلى للاتحاد حل المجلس الوطني الاتحادي، على أن يتضمن مرسوم الحل دعوة المجلس الجديد للانعقاد في أجل لا يتجاوز ستين يوماً من تاريخ مرسوم الحل ولا يجوز حل المجلس مرة أخرى لنفس الأسباب. ويصدر بفض ادوار الانعقاد العادية وغير العادية مرسوم من رئيس الدولة.

ويفتتح رئيس الدولة الدور العادي السنوي للمجلس ويلقى فيه خطاباً يتضمن أحوال البلاد وأهم الأحداث والشؤون الهامة التي جرت خلال العام، وما تعتمزم الحكومة إجراؤه من مشروعات وإصلاحات خلال الدورة الجديدة.

ولرئيس الدولة أن ينيب عنه في الافتتاح أو في إلقاء الخطاب نائبه أو رئيس مجلس الوزراء. وعلى المجلس الوطني أن يختار لجنة من بين أعضائه لإعداد مشروع الرد على خطاب الافتتاح متضمناً ملاحظات المجلس وأمانيه. ويرفع الرد بعد إقراره من المجلس إلى رئيس الدولة لعرضه على المجلس الأعلى للاتحاد.

وتكون جلسات المجلس الوطني الاتحادي علنية. وقد تعقد الجلسات سرية إذا طلب ذلك ممثل الحكومة أو رئيس المجلس الوطني أو ثلث الأعضاء، ويناقش الطلب في جلسة سرية.

قرارات المجلس الوطني

لا تكون اجتماعات ومداومات المجلس صحيحة وقانونية إلا بحضور أغلبية جميع أعضائه. وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة، مثل إسقاط العضوية الذي يتطلب موافقة أغلبية جميع الأعضاء بناء على اقتراح خمسة منهم، و أيضاً اشتراط موافقة أغلبية جميع الأعضاء



لنقل اجتماعات المجلس الوطني من عاصمة الاتحاد إلى أي مكان آخر، وكذلك اشتراط موافقة ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين لإقرار مشروع التعديلات الدستورية.

طريقة التصويت

يكون أخذ الآراء علنياً بطريقة رفع اليد، فإن لم تتبين الأغلبية على هذا النحو أخذت الآراء عن طريق المناادة على الأعضاء بأسمائهم. ويجب أخذ الرأي بطريقة المناادة بالأسماء في الأحوال التالية:

١. مناقشة مشروعات القوانين.
٢. الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة.
٣. إذا طلبت الحكومة أو الرئيس أو عشرة أعضاء على الأقل.

ويجوز في الأحوال الاستثنائية بموافقة المجلس جعل التصويت سرياً بناءً على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة على الأقل من الأعضاء، وفي جميع الأحوال يكون إدلاء الرئيس بصوته بعد تصويت سائر الأعضاء.

التكوين الداخلي للمجلس الوطني

يشمل التكوين الداخلي للمجلس الوطني الاتحادي من رئيس المجلس ونائبيه وهيئة مكتب المجلس، والأمانة العامة للمجلس، ولجان المجلس الوطني الاتحادي.

١. رئيس المجلس ونائبيه: ينتخب المجلس في أول جلسة له رئيساً ونائب أول ونائب ثاني من بين أعضائه، ويكون الانتخاب في جميع الأحوال سرياً وبالأغلبية المطلقة للحاضرين. فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الإثنين الحائزين على أكثر الأصوات، فإن تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية. ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية النسبية تم الاختيار بينهم بالقرعة ويتولى رئاسة الجلسة الأولى لحين انتخاب الرئيس الأكبر سناً بين الأعضاء. وتنتهي مدة كل من الرئيس ونائبيه بانتهاء مدة المجلس أو بحله.



جدول رقم (٢)

رؤساء المجلس الوطني الاتحادي منذ التشكيل الأول و حتى التشكيل الثالث عشر

٢٠٠٥/٢/١٧ – ١٩٧٢/٢/١٢

الإمارة	الرئيس	الفصل التشريعي من - إلى	التشكيل
دبي	ثاني بن عبد الله	١٩٧٤/٤/١١ – ١٩٧٢/٢/١٢	الأول
دبي	ثاني بن عبد الله	١٩٧٦/١٢/١ – ١٩٧٤/٢/١٢	الثاني
الشارقة	تريم عمران	١٩٧٩/٢/٢٨ – ١٩٧٧/٣/١	الثالث
الشارقة	تريم عمران	١٩٨١/١٢/١ – ١٩٧٩/٣/١	الرابع
دبي	هلال أحمد لوتاه	١٩٨٣/١٢/٢٧ – ١٩٨١/١٢/٢٨	الخامس
دبي	هلال أحمد لوتاه	١٩٨٦/١٢/١ – ١٩٨٤/١/١٤	السادس
دبي	هلال أحمد لوتاه	١٩٩٠/١/٤ – ١٩٨٨/١/٥	السابع
دبي	هلال أحمد لوتاه	١٩٩١/١٢/١ – ١٩٩٠/٣/٤	الثامن
أبو ظبي	الحاج عبد الله المحيربي	١٩٩٥/٢/٥ – ١٩٩٣/٢/٦	التاسع
أبو ظبي	الحاج عبد الله المحيربي	٦٩٩١/٢/١ – ٥٩٩١/٢/٢	العاشر
دبي	محمد خليفة الحبتور	١٩٩٩/١٢/١٣ – ١٩٩٧/١٢/١	الحادي عشر
دبي	محمد خليفة الحبتور	٢٠٠٢/١/٩٢ – ٢٠٠٠/١/٣٠	الثاني عشر
دبي	سعيد محمد الكندي	٢٠٠٥/٢/١٧ – ٢٠٠٣/٢/١٨	الثالث عشر

٢. هيئة مكتب المجلس: تشكل هيئة مكتب المجلس الوطني الاتحادي من رئيس المجلس ونائبيه ومراقبين اثنين يختارهم المجلس من بين أعضائه.

وتنتهي مدة المراقبين باختيار مراقبين جديدين في مستهل الدورة السنوية العادية التالية. وإذا خلا أحد المناصب في هيئة المكتب اختار المجلس من يشغله للمدة الباقية.

٣. الأمانة العامة للمجلس الوطني: تنظم الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي بقرار من رئيس المجلس بعد موافقة هيئة مكتب المجلس، ويتضمن هذا القرار الأحكام التفصيلية الخاصة بالشؤون الإدارية والمالية.

وتسري على موظفي المجلس الوطني ومستخدميه أحكام قوانين الخدمة المدنية واللوائح والنظم المعمول بها في هذا الشأن في حكومة الاتحاد.

ويرأس الأمانة العامة للمجلس أمين عام يعين بمرسوم من رئيس الدولة بناءً على ترشيح من رئيس المجلس الوطني وبعد موافقة هيئة المكتب. ويتولى الأمين العام سكرتارية هيئة المكتب ويكون مسئولاً عن شؤون الأمانة العامة وموظفيها أمام رئيس المجلس الوطني.



٤. **لجان المجلس الوطني:** يقوم المجلس الوطني وفي جلسته الأولى بتكوين عدد من اللجان الدائمة من بين أعضائه. والهدف من هذه اللجان هو دراسة الاقتراحات ومشروعات القوانين المقدمة من الحكومة. وهذه اللجان هي:

- لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية والتخطيط.
- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
- لجنة شؤون التربية والتعليم والزراعة والإعلام.
- لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية.
- لجنة الشؤون الخارجية.
- لجنة المرافق العامة.
- لجنة فحص الطعون.

وتتكون كل لجنة من اللجان المشار إليها من سبعة أعضاء، ويجوز للمجلس تشكيل لجان أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل.

اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي

من قراءة مواد الدستور، يبدو بوضوح الطابع الاستشاري للمجلس الوطني الاتحادي حيث يرتبط تشكيله وتاريخ انعقاده وطبيعة الموضوعات التي يناقشها ترتبط بموافقة السلطة التنفيذية. كما أن قراراته لا تأخذ الصفة الإلزامية، بل يجوز رفضها من قبل رئيس الدولة أو المجلس الأعلى للاتحاد.

وقد حدد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الاختصاصات التشريعية والمالية والسياسية للمجلس الوطني الاتحادي. ويمكن إبرازها على النحو التالي:

١. الاختصاص التشريعي: حدد الدستور اختصاص المجلس في

المجال التشريعي في مناقشة مشروعات القوانين الاتحادية المقدمة له من مجلس الوزراء وإدخال ما يراه مناسباً من تعديلات أو إضافات، كما يحق له رفضها قبل رفعها لرئيس الدولة لعرضها على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها.

بيد أن سلطة المجلس الوطني في إدخال التعديلات على مشروعات القوانين بالحذف أو الإضافة أو الرفض إنما هي إبداء لوجهة نظر أو توصية أو رأي غير ملزم، لأن دستور الدولة ينص على أنه: ”إذا أجرى المجلس الوطني الاتحادي تعديلاً على مشروع القانون ولم يكن هذا التعديل مقبولاً لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى أو إذا رفض المجلس الوطني الاتحادي المشروع فإن لرئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى أن يعيده إلى المجلس الوطني. فإذا أجرى المجلس الوطني الاتحادي في ذلك أي تعديل لم يكن مقبولاً لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى أو رأى المجلس الوطني الاتحادي رفض المشروع كان لرئيس الاتحاد أن يصدر القانون بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه.“ ويوضح ذلك الشكل رقم (١)



٢. الاختصاص المالي: حدد الدستور الاختصاص المالي للمجلس الوطني الاتحادي في مناقشة مشروع الميزانية العامة للاتحاد، حيث تحدت سلطة المجلس الوطني بحكم خاص في المادة (١٢٩) من الدستور والتي نصت على أن "يعرض مشروع الميزانية السنوية للاتحاد متضمناً تقديرات الإيرادات والمصروفات قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشتها وابداء ملاحظاته عليها وذلك قبل رفع مشروع الميزانية إلى المجلس الأعلى للاتحاد مصحوبة بهذه الملاحظات لإقرارها." يوضح ذلك الشكل رقم (١).

ونصت المادة (١٣٥) من الدستور على أن "الحساب الختامي للإدارة المالية للاتحاد عن السنة المالية المنقضية يقدم إلى المجلس الوطني خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المذكورة لإبداء ملاحظاته عليه قبل رفعه إلى المجلس الأعلى لإقراره على ضوء تقرير المراجع العام." وبذلك فقد انحصرت سلطة المجلس الوطني الاتحادي بالنسبة للاختصاص المالي في إبداء الملاحظات فقط دون الموافقة أو التعديل أو الرفض. يوضح ذلك الشكل رقم (٢).

٣. الاختصاص السياسي: حدد الدستور الاختصاص السياسي للمجلس في توجيه الأسئلة. وطرح موضوعات عامة للمناقشة وذلك على النحو التالي:

• توجيه الأسئلة: يمثل حكومة الاتحاد في جلسات المجلس الوطني الاتحادي رئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو أحد أعضاء الوزارة الاتحادية، ويجب رئيس الوزراء أو نائبه أو الوزير المختص على الأسئلة التي يوجهها إليه أي عضو من أعضاء المجلس للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في اللائحة الداخلية للمجلس، والتي تقرر لكل عضو أن يوجه لرئيس الوزراء أو نائبه أو الوزير المختص أسئلة للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم بما في ذلك الاستفسار عن أمر يجعله العضو والتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه. ولا يجوز توجيه السؤال إلا من عضو واحد، ويكون توجيهه إلى رئيس الوزراء أو إلى وزير واحد.

ويجب أن يكون السؤال مكتوباً بإيجاز وموقعاً من مقدمه وأن يقتصر على الأمور المراد الاستفسار عنها دون تعليق عليها. وألا يتضمن عبارات غير لائقة أو تمس أشخاصاً أو هيئات أو تضر بالمصلحة العليا للدولة.

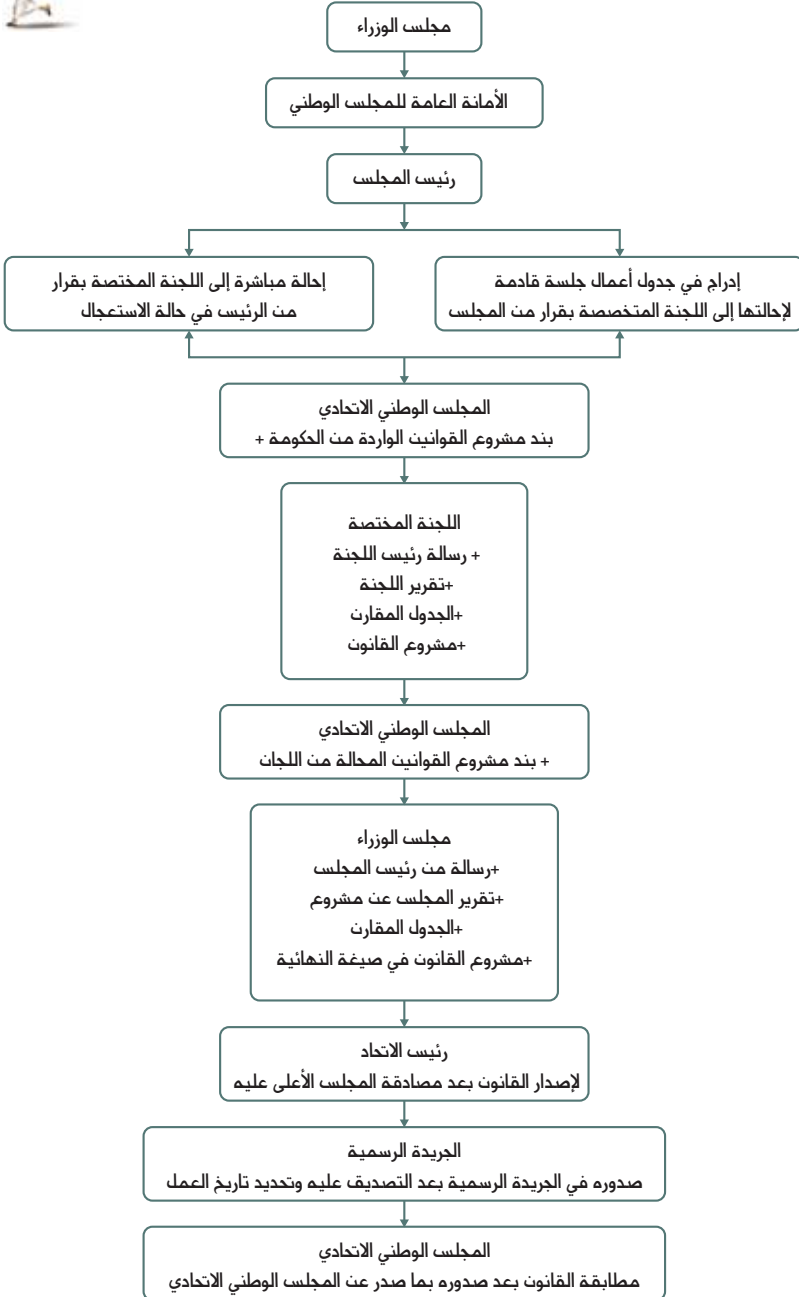
ويبلغ رئيس المجلس الوطني السؤال المقدم إلى رئيس الوزراء أو الوزير المختص ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية من تاريخ إبلاغه. ويجب رئيس الوزراء أو الوزير المختص على السؤال في الجلسة المحددة لنظره ويمكن لهما طلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد



عن أسبوعين ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس الوطني. ولجلس الوزراء أو الوزير المختص بموافقة مقدم السؤال أو في حالة غيابه أن يودع الإجابة أو البيانات المطلوبة في الأمانة العامة للمجلس لإطلاع الأعضاء عليها. ولتقدم السؤال دون غيره حق التعقيب على الإجابة ويكون التعقيب موجزاً ولمرة واحدة.

كما يجوز توجيه الأسئلة إلى رئيس الوزراء أو الوزير المختص فيما بين أدوار جلسات المجلس الوطني ويكون الرد على الأسئلة كتابة لرئيس المجلس الوطني الذي يبلغها بدوره إلى أعضاء المجلس الذين وجهوها. ويوضح ذلك الشكل رقم (٣).

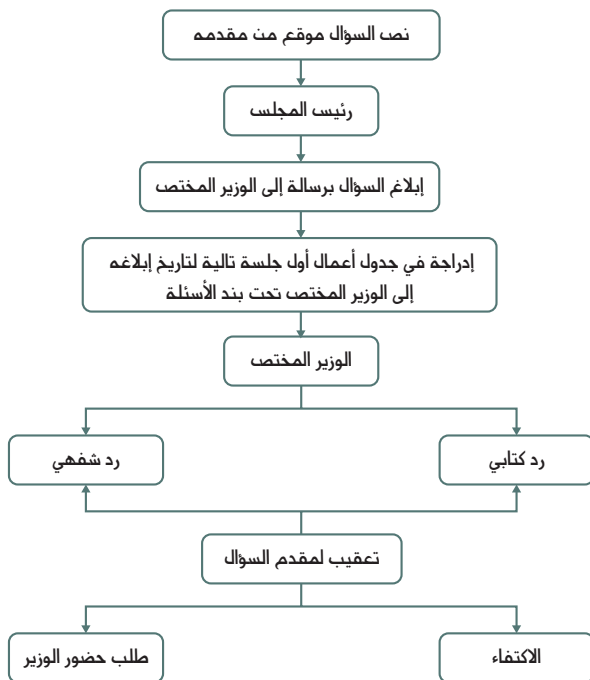
الشكل رقم (١)
المراحل الإجرائية لمناقشة مشروع القانون



الشكل رقم (٢)
إجراءات مناقشة مشروع الميزانية العامة للاتحاد
والميزانيات الملحقة والمستقلة



الشكل رقم (٣)
المراحل الإجرائية التي يمر بها السؤال



طرح موضوع عام للمناقشة:

حدد الدستور أسلوبين لطرح موضوع عام للمناقشة وذلك على النحو التالي:

١. يجوز للحكومة من تلقاء نفسها أو بمناسبة سؤال موجه إليها أن تطلب مناقشة موضوع معين يتعلق بشؤون الاتحاد لتحصل فيه على توصية المجلس الوطني أو أن تدلى ببيانات في شأنه.
٢. يجوز بناءً على طلب مقدم من خمسة أعضاء طرح موضوع عام يتعلق بشؤون الاتحاد على المجلس الوطني لمناقشته واستيضاح سياسة الحكومة في شأنه. ويحق لجميع الأعضاء الاشتراك في المناقشة ورفع توصياته إلى مجلس الوزراء. ويحضر رئيس الوزراء أو الوزير المختص النقاش، وللمجلس الوطني أن يعبر عن توصياته. وإذا لم يقر مجلس الوزراء تلك التوصيات أخطر المجلس الوطني بأسباب ذلك.

وليس للمجلس الوطني الاتحادي الحق المطلق في طرح أي موضوع عام للمناقشة، وإنما يجوز لمجلس الوزراء الاعتراض على مناقشة أي موضوع إذا رأى أنها تتعارض مع المصالح العليا للاتحاد، وبناء عليه يتوقف المجلس الوطني الاتحادي عن مناقشة تلك الموضوعات.



إبداء التوصيات:

منح الدستور للمجلس الوطني الحق في إبداء التوصيات وفقاً لرغبات ومطالب أعضائه المتعلقة بالقضايا العامة والهموم الوطنية. وهذه التوصيات غير ملزمة، تأتي بعد مناقشة الموضوعات العامة وتقدم لمجلس الوزراء، الذي يملك الحق في الأخذ بها أو رفضها. وعلى مجلس الوزراء أن يخطر المجلس الوطني بأسباب الرفض.

الفصل الثاني

إنجازات المجلس الوطني الاتحادي

أهتم المجلس الوطني منذ البداية بمناقشة قضايا بناء الوطن والمواطن في كافة المجالات التعليمية والصحية والأمنية والرعاية الاجتماعية، والإسكان، وغيرها من المجالات، كما تميز بالتفاعل مع القضايا الخارجية التي تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة ومحيطها العربي والدولي، من خلال التركيز على العديد من القضايا العربية والعالمية والتي شارك أعضاؤه في التعاطي معها داخل الجلسات في أدوار الانعقاد، وفي المحافل الدولية التي شارك فيها المجلس والبيانات التي أصدرها حول القضايا والتطورات العربية والدولية في مراحل تاريخية مختلفة، إضافة إلى اللقاءات التي عقدها المجلس مع السفراء وممثلي الدول العربية والأجنبية.

إن تفاعل المجلس مع القضايا العربية والدولية لم يكن في إطار تشريعي فحسب، بل في إطار سياسي وكقوة داعمة للتوجهات الحكومية باعتبار أن الوظيفة التشريعية لا يتولاها المجلس الوطني الاتحادي وحده أو يستأثر بها كما هو الحال في النظم النيابية، وإنما يشاركه في هذه الوظيفة السلطة التنفيذية بهيئاتها الثلاث وهي المجلس الأعلى للإتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه ومجلس الوزراء.



أولاً: إنجازات المجلس الوطني الاتحادي على المستوى الداخلي

لقد حقق المجلس الوطني الاتحادي العديد من الإنجازات في المجالين التشريعي والرقابي خلال مسيرته التي امتدت لثلاثة عشر فصلاً تشريعياً، وكانت له إسهامات متميزة في مناقشة الكثير من الموضوعات العامة التي لامست احتياجات وتطلعات المواطنين في مستقبل أفضل، والتي يمكن تلمسها في الإنجازات التي تحققت على أرضية الواقع، معبرة عن مدى التعاون بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة بما يحقق الآمال الوطنية لشعب الإمارات.

وطوال مسيرة المجلس التي امتدت من ١٢/٢/١٩٧٢م وحتى ١٧/٢/٢٠٠٥م عقد المجلس خلالها ثلاثة عشر فصلاً تشريعياً، تضمنت (٢٣) دوراً للانعقاد، عقد خلالها (٤٠٠) جلسة، ناقش فيها (٤٢٧) مشروع قانون اتحادي عرضت عليه من الحكومة، كان منها (٣١١) مشروع قانون اتحادي عادي و (١١٦) مشروع قانون حساب ختامي، ووافق منها على (٤٢٣) مشروع قانون اتحادي، وقدم خلالها العديد من التوصيات ووجهات النظر والأراء التي كانت محل اعتبار وتقدير الحكومة التي أخذت بها وعدلت مشروعات القوانين بما يتوافق ووجهات نظر المجلس. هذا وقد رفض المجلس الوطني ثلاث مشروعات قوانين عرضت عليه. أما الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال الفصول الثلاثة عشر بلغت (٢٣٧) موضوعاً، وعدد الأسئلة التي تم توجيهها للوزراء بلغت (٢٠٨) سؤال والتي يوضحها الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

عدد جلسات المجلس ومشروعات القوانين
والموضوعات العامة والأسئلة من الفصل
التشريعي الأول وحتى الثالث عشر



الأسئلة	الموضوعات العامة	مشروعات القوانين	عدد الجلسات	دور الانعقاد	الفصل التشريعي
١٦	٣٠	٣٥	٣١	الأول - الثاني الثالث غير العادي	الأول ٧٤/٤/١١-٧٢/٢/١٢
١٥	٣٨	٣١	٥١	الأول - الثاني الثالث غير العادي	الثاني ٧٦/١٢/١-٧٤/٢/١٢
٢	٢٦	٢٥	٣٩	الأول - الثاني الثالث	الثالث ٧٩/٢/٢٨-٧٧/٣/١
٥	١٢	٣٨	٣٥	الأول - الثاني الثالث غير العادي	الرابع ٨١/١٢/١-٧٩/٣/١
٤	١٥	٢٩	٢٤	الأول الثاني غير العادي	الخامس ٨٣/١٢/٢٧-٨١/١٢/٢٨
١٤	١٦	٢٨	٣٦	الأول - الثاني الثالث	السادس ٨٦/١٢/١-٨٤/١/١٤
٨	١٦	١٤	٢٣	الأول الثاني	السابع ٩٠/١/٤-٨٨/١/٥
١٥	١٠	٥١	٢١	الأول الثاني	الثامن ٩١/١٢/١-٩٠/٣/٤
١٥	١٤	٢٠	٢٤	الأول - الثاني الثالث	التاسع ٩٥/٢/٥-٣٩/٢/٦
١	٦	١٧	١١	الأول	العاشر ٩٦/١٢/١-٩٥/١٢/٢
١٩	١٩	٤٠	٣٤	الأول الثاني	الحادي عشر ٩٩/١٢/١٣-٩٧/١٢/١
٥٦	١٨	٦٥	٣٨	الأول - الثاني الثالث	الثاني عشر ٢٠٠٢/١/٢٩-٢٠٠٠/١/٣٠
٢٨	١٨	٢٤	٢٣	الأول الثاني	الثالث عشر ٢٠٠٥/٢/١٧-٢٠٠٣/٢/١٨
٢٠٨	٢٣٧	٤٢٧	٤٠٠	٣٢	الإجمالي فصل (١٣)

وفيما يلي عرض موجز لأهم إنجازات المجلس الوطني الإتحادي على
المستوى الداخلي:

التعليم:

قدم المجلس العديد من التوصيات في قضايا التعليم منها توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم المتعلقة بأبنية المدارس ومختبراتها العلمية ومرافقها الرياضية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة عام بعد عام، وفي عام ١٩٩٨م أوصى المجلس بإنشاء مجلس أعلى للتعليم العالي لإعادة صياغة منظومة التعليم بما يكفل ثباتها وتكون من مهامه وضع استراتيجيات لتطوير المناهج التعليمية، وأوصى بتوفير عدد كاف من المدارس النموذجية وتجهيز المكتبات المدرسية على مستوى الدولة بالكتب اللازمة للبحث والتعلم الذاتي والمختبرات العلمية المتطورة وأجهزة الكمبيوتر الحديثة وغيرها من الوسائل التعليمية، وفي عام ٢٠٠١م قدم المجلس العديد من التوصيات منها على مستوى المناهج والتي تمثلت في إعادة النظر في مناهج إعداد المعلمين في جامعات الدولة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بحيث تكون ملبية لاحتياجات الوزارة من المعلمين، كما أوصى أيضاً بتطوير المناهج لذوي القدرات الخاصة من الموهوبين والمتفوقين والمعاقين، وعلى مستوى البيئة المدرسية اوصى المجلس بالاهتمام بالمباني المدرسية والمختبرات العلمية الحديثة والوسائل التعليمية، وعلى مستوى الكوادر والخبرات الوطنية أوصى بأهمية الاعتماد على الكوادر والخبرات الوطنية وبيوت الخبرة المتخصصة في مجال التعليم بدلاً



من الاعتماد على غيرها من الكوادر والخبرات تشجيعاً للخبرات الوطنية وترشيداً للإنفاق.

الصحة:

طالب المجلس الوطني منذ البداية من مجلس الوزراء تدبير الاعتمادات اللازمة لوزارة الصحة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها في سبيل استكمال وتجهيز المنشآت الصحية وإعدادها وصيانتها، وسد النقص في جهازها الفني والإداري، وأوصى بالاهتمام بالصرف الصحي على مستوى الدولة، كما أوصى بأن تتضمن مناهج الدراسة في جميع المراحل مادة البيئة والوعي البيئي وإنشاء عدد كافٍ من المراكز تشارك فيها كافة الجهات لمواجهة حالات الكوارث البحرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من مساوئ انبعاثات المركبات والعمل على الوقاية منها، وإنشاء هيئة عامة مستقلة للمواصفات والمقاييس تكون لها الشخصية الاعتبارية تلحق بوزارة المالية والصناعة لمراقبة المنتجات الغذائية المستوردة والمحلية، وكذلك أوصى بالتوسع في بناء المستشفيات الجديدة لإحلالها محل المستشفيات القديمة وتزويدها بالمعدات الحديثة والكوادر الطبية والفنية المؤهلة وإنشاء المراكز الطبية المتخصصة لعلاج بعض الأمراض المزمنة، وزيادة مراكز الرعاية الصحية في الدولة وتوزيعها وفقاً للكثافة السكانية والإسراع في إصدار لائحة حقوق المرضى أسوة بما هو معمول به في دول العالم.

وفي عام ٢٠٠١م أكد المجلس الوطني على أهمية تطبيق نظام التأمين الصحي على كافة الفئات الوافدة عن طريق تولي جهات عملهم مسؤولية

الرعاية الصحية لهم وأوصى بتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في توفير الرعاية الصحية عن طريق إنشاء المراكز والمستشفيات وتأسيس شركات متخصصة تسهم بتقديم خدمات التأمين الصحي، وأوصى بوضع خطة لمكافحة التدخين على مستوى الدولة، وإنشاء مركز علاج وفحص لأمراض القلب والشرايين في الإمارات الشمالية.

الرعاية الاجتماعية:

ناقش المجلس في العديد من جلساته مشكلة الزواج من أجنبيات وانتهى بالتوصية إلى مجلس الوزراء بالعمل على تيسير زواج الشباب المواطنين من المواطنات بتوفير المسكن الملائم وإيجاد الوظائف المناسبة لهم وتهيئة سبل المعيشة الضرورية، وتشجيع إنشاء صندوق للتكافل الاقتصادي للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، كما ناقش مسألة العمالة الوافدة وأكد على أن العمالة الوافدة وإن كانت ضرورية للمساهمة في خطة التنمية إلا أن زيادتها بصورة عشوائية ووجود الأعداد الكبيرة بصورة غير مشروعة يشكل خطراً حقيقياً كانتشار الجرائم والتسول وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية مما يتطلب تضافر جهود جميع أجهزة الدولة لعلاجها، وأوصى بمراجعة قانون العمل وإجراء التعديلات اللازمة عليه، كما ناقش سياسة الحكومة في دعم صندوق الزواج وناشد جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بدعم صندوق الزواج من خلال القيام بحملات توعية للمواطنين لتعريفهم بأهداف الصندوق وترغيبهم في الزواج من مواطنات والحد من المغالاة في تكاليف حفلات الأفراح.



الإسكان:

اهتم المجلس منذ البداية بموضوع السياسة الإسكانية وأوصى بإنشاء هيئة أو مؤسسة عامة للإسكان تهدف إلى منح قروض طويلة الأجل للمواطنين، والتأكيد على استمرار الدولة في بناء المساكن الشعبية والوحدات السكنية اللازمة لذوي الدخل المحدود، وفي ١٦ يناير ٢٠٠١م ناقش المجلس الوطني سياسة وزارة الأشغال العامة والإسكان وأوصى بتفعيل دور هيئة التخطيط العمراني ودعمها مادياً وإنشاء هيئة اتحادية للطرق تعني بوضع الخطط اللازمة لربط جميع مناطق الدولة بشبكة الطرق الحديثة، والإسراع في إنشاء مجلس للبناء والتشييد يعني بوضع المواصفات القياسية المتعلقة بمشاريع البناء على مستوى الدولة، وأوصى أيضاً بدراسة الاحتياجات السكنية المتوقعة للمواطنين في السنوات القادمة واقترح آليات التمويل والتنفيذ المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات، وتسهيل جميع الشروط والإجراءات المحددة لمنح القروض السكنية، والعمل على وضع نظام يكفل تصنيف المقاولين حسب تخصصاتهم وقدراتهم وكفاءتهم بما يكفل حسن اختيار الأصلح منهم للقيام بتنفيذ المشروعات العامة، والنظر في إعادة تسمية ما يطلق عليه (المساكن الشعبية) على نحو يرفع الحرج معنوياً عن ساكنيها عندما يشار إليهم بذلك.

الإعلام:

ناقش المجلس في العديد من جلساته سياسة وزارة الإعلام وقدم توصياته بوضع سياسة إعلامية واضحة للدولة تهدف للرفي بمستوى الإعلام

ويحقق التنسيق الكامل بين كافة الأجهزة الإعلامية في الدولة سواء الاتحادية منها أو المحلية، على أن تتماشى هذه السياسة مع مبادئ العقيدة الإسلامية والعادات والتقاليد العربية الأصلية، وتراعي خصوصية مجتمع الإمارات وتؤكد على الانتماء والشعور الوطني، وأوصى بإنشاء مجلس أعلى للثقافة والفنون والآداب يعمل على المحافظة على الهوية الوطنية وإبراز الإنتاج الإبداعي والفكري لأبناء الوطن ويكفل المحافظة على ثقافة وتراث دولة الإمارات كما أوصى بوضع خطة لتوطين المجال الإعلامي والاهتمام بالكفاءات الوطنية وتدريبها وتميئتها وإعدادها وذلك من خلال إنشاء معهد إعلامي للتدريب وتأهيل المواهب الإعلامية وتشجيع الوزارة نحو إعادة هيكلة جهازها الإداري بما يسمح بتوفير موارد مالية تسهم في تطوير باقي أنشطة الوزارة، مع التأكيد على عدم الإضرار بالعناصر الوطنية، وأوصى كذلك بإنشاء قناة ثقافية تهتم بالثقافة والتراث الأدبي والفني، وتعني بإبراز الإنتاج الفكري والتعليمي والإبداعي لأبناء الدولة وتحرص على بث مخرجات النشاط الثقافي الكثيف الذي يميز دولة الإمارات عن باقي دول المنطقة، وأوصى بدعم وإنتاج البرامج التلفزيونية الوطنية، وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف القضايا المهمة لتكون بديلاً عن البرامج الهدامة التي تبث من المحطات الفضائية الأخرى، وأكد المجلس على الاهتمام بدعم وتشجيع الكتاب وأصحاب الفكر والمثقفين المواطنين للانخراط في العمل الصحفي على نحو يثري الصحافة الوطنية، ويساعد على تحقيق دورها الإعلامي، وطرح جميع القضايا الوطنية في شتى المجالات.



الاقتصاد والتجارة:

أوصى المجلس بتحديد السلع الرئيسية بما يتفق والاحتياجات الحقيقية للمواطنين وتديير المبالغ اللازمة لدعم تلك السلع وتخفيض أسعارها لتوفيرها للمواطنين وإعمال الرقابة الدائمة على تلك الأسعار لضمان احترامها، وأوصى بضرورة الاهتمام بالتنسيق التجاري خاصة مع الدول المستوردة للنفط وعقد اتفاقيات تجارية لضمان استمرار تزويد الدولة بالسلع الرئيسية بصورة منتظمة وبأسعار معقولة تحقيقاً للمصالح المشتركة مع تلك الدول، وأشاد المجلس بالتقدير لقرار الحكومة بتحويل شركة أبوظبي للتجارة إلى شركة اتحادية ويوصي بالعمل على نشر خدماتها في كافة أرجاء الدولة وذلك بفتح فروع لها في كل الإمارات تعميماً للفائدة المرجوة منها، وناقش المجلس موضوع إصدار القوانين المنظمة للنشاط التجاري وناشد الحكومة للمبادرة إلى إعداد تلك المشروعات لتوحيد النظام التجاري في الدولة وتأمين حرية التجارة للمواطنين في كافة أرجاء الدولة وحماية هذا النشاط من السيطرة الأجنبية وتوجيهه لرفع مستوى المعيشة ونشر الرخاء والرفاهية في البلاد. كما ناقش موضوع الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأوصى بأن تعرض عليه مستقبلاً كل مشروعات الاتفاقيات لمناقشتها وإبداء الرأي فيها لمعاونة الوزارة المختصة في دراستها والبت فيها بما يخدم مصلحة الدولة.

الداخلية:

ناقش المجلس سياسة وزارة الداخلية في مكافحة ظاهرة المخدرات، وظاهرة زواج المواطنين من أجنبي، وظاهرة مكافحة التسلل وانتهى لمجموعة من التوصيات منها: تزويد أقسام مكافحة المخدرات بالأعداد اللازمة من العناصر الوطنية المؤهلة والمدربة وبالتقنيات الحديثة مع توفير الدعم المالي اللازم لذلك وإطلاق حرية هذه الأقسام في ضبط الجناة وعدم التدخل من أية جهة اتحادية أو محلية في إجراءات الضبط والتحقيق ووضع خطة إستراتيجية تشارك فيها جميع وزارات الدولة يكون الهدف منها توعية الشباب وذويهم بضرورة رعاية الأبناء وراقبتهم خوفاً من مخاطر الانحراف والتوعية بأضرار المخدرات وأثرها المدمر على الشباب الذين هم عدة هذا الوطن في المستقبل. وأوصى بزيادة تعاون الجهات المحلية المختصة مع وزارة الداخلية لتمكينها من السيطرة على المنافذ البحرية والبرية في الدولة.

كما أوصى المجلس بإنشاء مراكز لعلاج وتأهيل المدمنين في جميع إمارات الدولة لحماية الشباب من هذه الأفة المدمرة وإعادةتهم إلى المجتمع وتوفير فرص العمل المناسب لهم حتى يكونوا فاعلين في المجتمع.

وأوصى كذلك بضرورة سن تشريع للقضاء على عملية غسل الأموال وتعديل قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بإضافة نص يوجب مصادرة الأموال الثابتة والمنقولة العائدة لمن تثبت عليه تهمة المتاجرة



بالمخدرات. وكذلك أوصى بدعم أجهزة الأمن في الدولة مادياً ووظيفياً لزيادة فعالية هذه الأجهزة لتحقيق أمن واستقرار المجتمع ومواجهة الآثار السلبية للتركيبة السكانية المترتبة على ظاهرة التسلل، وإنشاء محطة طيران ثابتة على الساحل الشرقي للدولة للمراقبة والإنقاذ وذلك تدعيماً لجهود وزارة الداخلية للقضاء على هذه الظاهرة. و السعي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعمل اتفاقيات مع دول الجوار لتبادل المجرمين.

وأخيراً أوصى المجلس بوضع قانون ينظم ضوابط الزواج من أجنبي، أسوة ببعض الدول الخليجية وذلك لمنع تقشي هذه الظاهرة بما لها من انعكاسات سلبية على تقاليد مجتمع الإمارات.

الكهرباء والماء:

أوصى المجلس بدعم موازنة الكهرباء والماء وزيادة مخصصاتها ضمن الموازنة العامة للدولة، حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها لتواكب التحديث والتطوير المطلوب لأجهزة محطات توليد الطاقة وإنتاج الماء وتبني خطة إستراتيجية تضع في اعتبارها متطلبات النمو السكاني والعمراني والاقتصادي في المرحلة المقبلة وذلك من خلال دراسة احتياجات الدولة المستقبلية من الكهرباء والماء.

ودعا المجلس وزارة الماء والكهرباء لإقامة المزيد من محطات تحلية مياه البحر في جميع أنحاء الدولة، وضرورة وضع خطة متكاملة لتوطين الوظائف الفنية والإدارية في الوزارة وتشجيع الخريجين المواطنين على

الانخراط في مثل هذه الوظائف وخاصة خريجي الكليات العلمية ذات العلاقة بهذا التخصص وتنمية مهاراتهم عن طريق التدريب والتأهيل، وأوصى بدراسة إمكانية إعادة تسعير خدمات الكهرباء والماء بإتباع أسلوب الشرائح التصاعدية بهدف عدم تأثر أصحاب الدخول المحدودة من الرسوم المطبقة في قطاعي الكهرباء والماء والتوسع في مجال إعفاء بعض الشرائح التي تستحق الإعفاء من هذه الرسوم وتعويض الفاقد من الداخل بتوحيد تسعيرة الكهرباء بين الهيئات والمنشآت والمصانع داخل إمارات الدولة، وأكد على سرعة الانتهاء من الدراسات الخاصة بالربط المائي بين إمارات الدولة تمهيداً لخروجه إلى حيز التنفيذ، على غرار الربط الكهربائي بين إمارات الدولة لما لذلك من مردود إيجابي على المواطنين، كما أوصى بضرورة وضع الضوابط اللازمة لتطبيق نظام العزل الحراري في المباني لما في ذلك من توفير في طاقة التكييف والطاقة الكهربائية.

الزراعة والثروة السمكية:

ناقش المجلس موضوع سياسة وزارة الزراعة والثروة السمكية وأشاد بالجهود الكبيرة لنشر الرقعة الخضراء والمشاريع الزراعية والمحافظة على الثروة الحيوانية سواء على المستوى الحكومي أو الأهلي. و أكد على أهمية تضافر الجهود وخاصة من قبل السلطات المحلية والوزارات المعنية في دعم خطط الوزارة وحملتها الشاملة لمحاربة آفة النخيل وخاصة سوسة النخيل وزيادة عدد الخبراء في هذا الشأن لأهمية النخيل في الدولة لدعم الاقتصاد الوطني، وأوصى بوضع بدائل عن المبيدات



التي تضر بالنبات وصحة الإنسان وبيئة الدولة والاستعاضة عنها بتطبيق أساليب المكافحة المتكاملة والأمنة وتشجيع زراعة أصناف وأنواع من المحاصيل عالية المقاومة للأفات والحشرات ووضع التشريعات الصارمة في هذا الشأن.

كما أوصى باتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع مشاريع التصنيع الزراعي لما لها من دور هام في تأمين الأمن الغذائي وعدم هدر الإنتاج مع حماية المنتجات الزراعية من منافسة المنتجات الأجنبية حفاظاً على استقرار الأسعار لحماية الإنتاج الوطني، واقترح إنشاء مصرف لمنح القروض للمزارعين والصيادين من المواطنين وذلك لمعاونتهم وتشجيعهم على مواصلة نشاطهم مع قيام القطاع الخاص ورجال الأعمال بدعم هذا المصرف ودعم المزارعين بخصم ٥٠٪ من قيمة استهلاك الكهرباء لرفع العبء المادي عنهم، والنظر في زيادة المخصصات المدرجة في ميزانية الوزارة لدعم الصيادين والمزارعين فيما يتعلق بقوارب وأدوات الصيد والأسمدة والآليات الخاصة بالحرث، وأوصى كذلك بتطبيق القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٨١م بإنشاء المؤسسة العامة للتسويق الزراعي لتسويق المنتجات الزراعية للمزارعين لتحفيزهم على زيادة ورفع مستوى الإنتاج الزراعي وأهمية إنشاء مؤسسات تخدم هذا القطاع وتوفير فرص عمل منتجة للمواطنين لتسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

هذا وقد أوصى بتشجيع المواطنين على استخدام تقنيات ووسائل الري الحديثة وذلك بهدف الاقتصاد في استهلاك المياه وتحسين الإنتاجية

ودراسة المحاصيل ذات الاستهلاك القليل للمياه وذات المقدرة على تحمل الملوحة، وأكد على أهمية نشر الوعي البيئي والمائي والاهتمام بتدابير حماية البيئة .

النفط والثروة المعدنية:

أوصى المجلس بأن يكون للشركات الوطنية دور بارز في عمليات الكشف والتنقيب والإنتاج وتصنيع وتسويق البترول في الداخل وهو الأمر الذي يساعد على إعداد الكوادر الوطنية في المجالات البترولية المختلفة ويرى المجلس أن اختلاف أسعار المحروقات داخل الدولة أمر لا يتلائم مع سياسة الدولة الاتحادية لذلك أوصى بتخفيض أسعار المحروقات البترولية مع توحيد أسعار بيعها في جميع الإمارات، وبتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤م. كما أوصى بالنظر في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي على نحو يساعد في تلبية احتياجات الدولة، وذلك بتمديده إلى كافة إمارات الدولة واستخدامه في تشغيل محطات الكهرباء وغيرها من الاحتياجات الضرورية الأخرى، وأوصى كذلك بفرض ضريبة على المنتجات النفطية للدول الأجنبية التي توزع في الدولة، مقابل الضريبة التي تفرضها هذه الدول على نفط الإمارات حماية لعائدات النفط بوصفه المصدر الرئيسي للتنمية في الدولة، وركز المجلس على ضرورة إنتاج الوقود الخالي من الرصاص في الدولة وإتباع سياسة سعرية تشجيعية في هذا الشأن الأمر الذي يساعد على استخدامه بديلاً للأنواع الأخرى من الوقود مما يترتب عليه تقليل المخاطر البيئية المترتبة على استخدام البدائل الأخرى، وتفعيل الوزارة فيما يتعلق بحماية البيئة من التلوث



النفطي، وأوصى المجلس بأهمية تطبيق نصوص القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠م بإنشاء مؤسسة الإمارات العامة للبترول وخاصة المتعلقة منها بوضع خطة واضحة لتوطين الوظائف وتدريب وابتعاث المواطنين في المؤسسة وكذلك شركات النفط الوطنية والوزارة، وتطبيق النص الخاص بإعفاء المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم المقررة في الحكومة الاتحادية، أو الإمارات الأعضاء، إضافة إلى الالتزام بالحد الأدنى لاجتماعات مجلس إدارة المؤسسة، وعدم جواز أن يرتبط موظفو المؤسسة بأي التزام يتصل بأعمال ونشاط المؤسسة، وإعادة النظر في نظام تأجير محطات الوقود التابعة لها.

هذا وأكد المجلس على ضرورة قيام الوزارة بالتنسيق مع الإمارات المنتجة للثروة المعدنية لمساعدتها في التنقيب عن هذه المعادن واستخراجها تنفيذاً للمسح الجيولوجي الذي تم على مستوى إقليم الدولة، وأوصى بأهمية وضع إستراتيجية على مستوى الدولة هدفها استثمار عائدات النفط في مشروعات منتجة وتوظيف السيولة المالية العالية، والنظر في إيجاد بدائل للثروة المعدنية على نحو يحقق ضمان تنوع مصادر الدخل القومي في حالة انخفاض أسعار النفط الخام أو إنتاجه، كما أوصى بإنشاء معهد علمي متخصص يعني بالدراسات البترولية سواء من حيث إعداد مهندسين أو فنيين في كافة مراحل الصناعات البترولية بدءاً من إنتاجه وحتى استهلاكه .

الشؤون الإسلامية والأوقاف:

أكد المجلس على مراعاة الدقة في اختيار الأئمة والوعاظ ممن يجيدون اللغة العربية والقادرون على حمل أمانة التوجيه الديني، وإنشاء معهد لتخريج الوعاظ والخطباء والأئمة حتى يكون هناك عناصر مؤهلة في الأحكام الشرعية والفقهية يستفيد منها المسلمون تمهيداً لتوطين الوظائف، وأوصى بإنشاء مدرسة إسلامية متخصصة في العلوم الشرعية واللغة العربية تبدأ منذ المراحل الأولى يتخرج منها الوعاظ والمفتي والخطيب.

كما أوصى المجلس بإنشاء بيت للزكاة وإصدار قانون لتحصيل الزكاة من المصادر التي يحددها القانون ومن الأفراد والشركات التي تحقق أرباحاً طائلة، وإنشاء دار للإفتاء يشرف عليها مفتي عام تقوم بالدور الهام في توضيح المسائل الشرعية التي تهم المسلمين فيما يتعلق بأمر دينهم الحنيف.

وفي تاريخ ٢٣/مايو/٢٠٠٠م أوصى المجلس بزيادة عدد رجال القضاء من قضاة وأعضاء نيابة عامة، وذلك عن طريق الارتقاء بمستواهم من حيث تدريبهم وتأهيلهم على نحو يمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه، وطلب النظر في زيادة مزايا العمل القضائي بالنسبة لرجال القضاء المواطنين على نحو يشجع خريجي كليات الشريعة والقانون على الانخراط كأعضاء في السلطة القضائية، وأوصى كذلك



بالتوسع في إنشاء مباني المحاكم والنيابات العامة وتجهيزها التجهيز اللائق لأداء مهمة العدالة المناط بها، والاهتمام بالأطباء الشرعيين من خلال زيادة أعدادهم وتشجيع المواطنين من الجنسين على الانخراط في هذا المجال الهام، والتصدي لظاهرة إنتشار مكاتب (الاستشارات القانونية) التي بدأت تهدد مهنة المحاماة بالنسبة للمواطنين، وضرورة توفير (الأمن القضائي) حفاظاً على هيبة القضاة وأعضاء النيابة العامة وذلك بتزويد المحاكم والنيابة برجال أمن أكفاء حفاظاً على أداء وظيفة العدالة، وتفعيل دور المعهد القضائي بوصفه رافداً هاماً لمد وزارة العدل بالعدد المناسب من القضاة وأعضاء النيابة العامة المؤهلين.

ثانياً: إنجازات المجلس الوطني الاتحادي على المستوى الخارجي

تحمل المجلس الوطني الاتحادي مسؤوليته في التعاطي مع جملة من القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية، وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية إيماناً من المجلس بأن هذه المنابر تمثل منافذ مهمة ينقل من خلالها أعضاء المجلس مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة نحو القضايا المختلفة إلى البرلمانيين والساسة في العالم، ومن أهم القضايا الإقليمية والعربية والدولية والإنسانية التي تفاعل معها المجلس الوطني الاتحادي نذكر ما يلي:

١ . المستوى الإقليمي: الجزر الإماراتية الثلاث

قامت إيران باحتلال جزر الإمارات الثلاث (طناب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى) منذ ١٩٧١م بما يتناقض مع القوانين والمواثيق الدولية، وقضية الجزر هي قضية وطنية قبل أن تكن إقليمية أو دولية بحكم كونها تتعلق بسلخ جزء عزيز من الوطن، حيث أظهر المجلس كل الحزم والمساندة لموقف الحكومة في التعامل مع قضية الجزر الثلاث باعتبارها قضية وطنية لا تقبل المساومة أو التنازل، ولقد عمل المجلس على نشر الوعي الوطني والإقليمي والدولي في كافة المنابر بحقوق الإمارات في الجزر المحتلة، مع تأكيده على الموقف الرسمي للدولة باللجوء إلى القنوات السياسية والدبلوماسية والقانونية لحل المشكلة مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية، ففي الذكرى الثالثة والثلاثين لاحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، أصدر المجلس الوطني الاتحادي بياناً في ٢٠/١١/٢٠٠٤م وجه فيه نداء إلى جمهورية إيران الإسلامية لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، وأكد على أن أرض الجزر هي ملك لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة وأنه لن يدخر جهداً في بذل كل جهود لدعم الموقف الثابت للدولة من هذه القضية والتمثل في إنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة وفق جدول زمني محدد وإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وبناء علاقات أخوة يسودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك. وشارك المجلس في الفعاليات الاجتماعية والثقافية الإعلامية على المستوى المحلي بهدف إثارة



هذه القضية في أوساط الرأي العام المحلي وترسيخ الرؤية السياسية للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان في حتمية استرجاع حقوق الإمارات في جزرها المحتلة مهما طال الزمن، أما على الساحتين العربية والدولية، فقد اندرجت جهود المجلس الوطني الاتحادي حول الجزر في إطار ما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية التي عمل الأعضاء من خلالها على عرض قضية الجزر في المحافل العربية والدولية وحشد التأييد المعنوي والسياسي لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة العادل من هذه القضية حيث أشار البيان الختامي لمجلس الاتحاد البرلماني العربي عام ٢٠٠١م إلى أنه يؤيد دولة الإمارات في الخطوات التي اتخذتها لاستعادة جزرها الثلاث من قبل إيران ويدعو إيران لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات المباشرة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وطالب المجلس بإدراج موضوع الجزر على جدول أعمال المؤتمر القادم لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى المستوى العالمي وخلال مشاركة المجلس في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي رقم (١٥٠) في كوبا في أبريل ٢٠٠١م دعت الشعبة البرلمانية للإمارات الشعب البرلمانية المشاركة في الاجتماع إلى مساندة موقف دولة الإمارات في نزاعها مع إيران حول الجزر الإماراتية الثلاث من خلال تبنيها لمطالب الدولة بدعوة الحكومة الإيرانية للتفاوض المباشر أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية لحل هذا النزاع القائم حول الجزر المحتلة.

أمن الخليج

دعم المجلس وساند توجهات الحكومة نحو الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وموقفها من الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م، وفي رد المجلس على خطاب المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان في افتتاح دورة الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس في ٢١ ديسمبر ١٩٨٢م أشاد المجلس الوطني الاتحادي بتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعلن تأييده المطلق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وللدور الذي يمكن أن يؤديه في صياغة حاضر المنطقة ورسم مستقبلها، وأصدر بياناً بمناسبة انعقاد أول مؤتمر قمة لمجلس التعاون في أبوظبي جاء فيه "أن قوة العمل الجماعي التي يمثّلها مجلس التعاون الخليجي قادرة على تخطي الصراعات الدولية والتدخلات الأجنبية ليبقى الخليج العربي منطقة أمن وسلام" وكان للحرب العراقية الإيرانية وقع محبط على المجلس الذي ساند الدعوات المتكررة للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان لوقف إراقة الدماء وحل المشكلات بالطرق السلمية أو خلال مشاركة وفد المجلس في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في الجزائر عام ١٩٨١م أشار الوفد للنتائج الدموية لتلك الحرب وطالب إيران والعراق الاستجابة للدعاءات والدعوات المتكررة من جانب الدول الإسلامية والعربية بل والدولية لحقن الدماء والجنوح إلى السلم وفض المنازعات بالطرق السلمية والودية.



وعلى المستويين البرلمانيين العربي و الدولي استطاع المجلس أن يلعب من خلال شعبه البرلمانية دوراً مهماً في تقرير موقف الدولة الثابت والراسخ نحو القضايا والتطورات المرتبطة بأمن واستقرار الخليج ففي مؤتمر أوصلو ١٩٨٠م طلب وفد الإمارات من مجلس الاتحاد البرلماني الدولي إدراج موضوع "الحاجة الملحة إلى إبعاد منطقة الخليج والمحيط الهندي عن الصراعات الدولية".

أما على مستوى اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي، فإن موقف المجلس من قضية أمن الخليج كان واضحاً حيث أشار رئيس الوفد في الاجتماع الذي عقد في الكويت ١٩٨٢م إلى أن أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من أمن الأمة العربية والإسلامية، وحيث أن الأمة العربية مستهدفة بالعدوان، فلا شك أن الخليج العربي مستهدف أيضاً... وأن منطقة الخليج العربي أقدر على مواجهة الدعاية والتحديات العالمية لهذه المنطقة، وكذلك أدان المجلس العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وأصدر بياناً في ٢١/١١/١٩٩٠م في الجلسة الأولى من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثامن أشاد فيه بالسياسة الحكيمة والمواقف الحازمة لسمو الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه في معالجة تلك الأزمة والتصدي لها بكل الوسائل المشروعة إحقاقاً للحق وانتصاراً للعدالة واحتراماً للمواثيق الدولية والعربية والمبادئ والقيم الإنسانية وقد اعتبر المجلس العدوان العراقي سابقة في العلاقات العربية - العربية لا بد من التصدي لها بشكل حاسم، وإلا أصبحت الدول الصغيرة مهددة في أمنها ووجودها، ورفض الالتجاء إلى القوة

المسلحة في فض النزاعات بين الدول، وفي المحافل الدولية نقل المجلس موقف الدولة المعارض لاحتلال العراق لدولة الكويت وفي اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في أوروغواي عام ١٩٩٠م شدد المجلس على موقف دولة الإمارات من الغزو العراقي للكويت مشدداً على مجموعة من المبادئ أهمها:

١. رفض الادعاء العراقي بوجود مطالب تاريخية في الكويت كمبرر لهذا العدوان.
٢. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .
٣. ليس هناك تناقض بين الشرعية الدولية والشرعية العربية.

٢ . المستوى العربي

للمجلس الوطني الاتحادي علاقات بالمجالس والبرلمانات العربية والدولية. حيث انضم إلى الاتحاد البرلماني العربي خلال انعقاد مجلسه في الخرطوم عام ١٩٧٥م، وشارك في أول مجلس للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٧٦م، وتولت الإمارات رئاسة الاتحاد بين عامي ١٩٧٨-١٩٧٩م. كما عقد المؤتمر الخامس والمؤتمر التاسع عشر للاتحاد في أبوظبي حيث كان الفكر السياسي للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد يرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وأن تجربتها الاتحادية الناجحة أنموذجاً لتجربة عربية أوسع، وقد سطر سموه (يرحمه الله) أروع السجلات وأشرفها في مساندة القضايا العربية وتدعيم التضامن العربي، وكرس



كل جهده من أجل تحقيق الوفاق بين الأشقاء وحل الخلافات بالتفاهم والتسامح، وكان كثير التنبيه إلى حالة التمزق والتردي التي تمر بها الأمة العربية وأكد -رحمه الله- وفي جميع خطابه أمام المجلس على أهمية الانتماء العربي.

القضية الفلسطينية

منذ انطلاقة اتحاد الإمارات العربية شكل الدعم المستمر للقضية الفلسطينية في الجوانب الاقتصادية والمعنوية والسياسية والقانونية أحد أبرز ثوابت السياسة الخارجية للدولة وكان المجلس دائم المبادرة لتأييد مواقف المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان -طيب الله ثراه- من القضية الفلسطينية المؤكدة على ضرورة استعادة الفلسطينيين جميع حقوقهم المشروعة لتأسيس دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، وأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يُعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية والحقوق الشرعية الأمر الذي يهدد الوجود العربي بأسره، ولم يقتصر دعم الإمارات على الخطابات السياسية بل تعدى ذلك إلى الفعل المحسوس من خلال المساعدات المتنوعة والوفيرة، وكانت الدولة من أوائل الدول العربية التي بادرت للاعتراف بدولة فلسطين فور إعلانها في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م، وفي مناسبات عديدة كانت القضية الفلسطينية تحتل مساحات مهمة في البيانات التي كان يصدرها المجلس الوطني الإتحادي، ففي مارس ١٩٩٤م أدان المجلس الجريمة البشعة التي ارتكبتها المستوطنون الإسرائيليون في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل، وتمهد بإثارة هذه الجريمة البشعة في المحافل الدولية، بالإضافة إلى

وقوفه الحازم في وجه المجازر الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني منذ اندلاعها في شهر سبتمبر ٢٠٠٠م احتجاجاً على انتهاك أرييل شارون لحرمة المسجد الأقصى.

وفي المجال الإنساني أيد المجلس تبني دولة الإمارات بقيادة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان تنفيذ العشرات من المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية في الأراضي المحتلة والمحافظة على الهوية العربية الإسلامية للمناطق الفلسطينية التي تحاول قوات الاحتلال طمسها، كما يدعم المجلس النهج الذي يسير عليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني.

التضامن العربي:

كانت ولا تزال جميع مواقف المجلس داعمة للتضامن العربي ومساندة للحقوق العربية، ومن هذا المنطلق بارك المجلس الخطوات التي قامت بها الحكومة في الانضمام إلى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية التي تعمل في إطارها، بالإضافة إلى الالتزام بالمواقف المبدئية والأساسية التي اتخذتها الدول العربية في إطار الجامعة، ومساندة النضال العربي في صراعه ضد قوى البغي والعدوان والتفاعل مع الاتجاهات القومية الرصينة للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان، ففي بيان أصدره المجلس في ٢٢/١٠/١٩٧٣م حول دعم الحكومة لمواقف مصر وسوريا في حرب تشرين وقرار دولة الإمارات قطع النفط عن الدول التي ساندت العدوان أعلن المجلس "عن تأييده وتقديره الكامل للخطوات والقرارات التي اتخذها المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان



آل نهيان لخدمة معركة التحرير، وأكد المجلس على الاستمرار في قطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ الإجراءات الأخرى لمقاطعتها في جميع المجالات الاقتصادية بما في ذلك سحب الأرصدة العربية من البنوك الدولية ومقاطعة البضائع الأمريكية حتى تسترد الأمة العربية أرضها وحقوقها المشروعة".

وفي عام ١٩٨٢ استنكر المجلس الوطني الاعتداء الصهيوني الأثمن على جنوب لبنان وناشد القوى العظمى العمل على وقف المجزرة البشعة التي تعرض لها الفلسطينيون واللبنانيون في جنوب لبنان واتخاذ الوسائل الكافية لردع المعتدي على ما ارتكب من جرائم بحق الإنسانية والمجتمع الدولي وقد حمل المجلس الوطني الاتحادي رؤية المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان حول مختلف القضايا العربية من فلسطين إلى لبنان إلى العراق إلى السودان إلى المحافل البرلمانية العربية والدولية.

٣ . المستوى الدولي

وللمجلس الوطني الاتحادي كذلك علاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وشارك في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد في طهران عام ١٩٨٨ م، كما شارك في الاجتماع الاستشاري لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بطهران عام ٢٠٠٠ م، وانضمت الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات إلى الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٧٧ م. وقد كانت للمجلس الوطني الاتحادي إسهامات على صعيد التعاون والتنسيق الدولي.

قضايا السلام والأمن الدوليين:

يؤكد المجلس دائماً على اعتبار دولة الإمارات جزءاً لا يتجزأ من منظومة المجتمع الدولي تسعى دائماً لترسيخ مبادئ القانون الدولي المستندة إلى قيم الحق والعدالة والمساواة واحترام خصوصيات الشعوب والمحافظة على السلم في العالم، ويتضح دور المجلس الوطني في السياسة الخارجية لدولة الإمارات من خلال المجالات التالية:

1. المحافظة على السلم والأمن الإقليمي والدولي: أكد المجلس الوطني الاتحادي من خلال مشاركات برلمانية عربية ودولية على توجهات قيادة دولة الإمارات بالمحافظة على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وحرصها على إقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة، وحل المشاكل بالطرق السلمية، وإرساء علاقات تعاون مع الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، ومناصرة الشعوب في تقرير مصيرها والمحافظة على سلامة أرضها وحققها في السيادة على ثرواتها الطبيعية وتصفية الاستعمار والقضاء على التمييز العنصري وتعزيز التعاون الدولي، وهناك العديد من المشاركات البرلمانية الدولية التي أكد فيها المجلس على توجهات الدولة نحو محاربة سباق التسلح ومصادر الصراع الدولي وعلى أهمية نشر قيم السلام والعدالة والمساواة في العالم فني مؤتمر لومي الذي عقد في ربيع ١٩٨٥م أكد مندوب المجلس الوطني في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي أهمية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.



٢. تقديم المساعدات الإنسانية لمناطق النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية: كان المجلس الوطني الاتحادي مؤيداً ومؤكداً لنهج ومواقف المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان في مجال عطائه المتواصل في مسيرة العمل الخيري داخل الدولة وخارجها للمساهمة في بناء مستقبل أفضل للشعوب النامية، فبلغت المعونات والقروض التي قدمتها الدولة لمساعدة البلدان النامية ما يوازي ١٥% من مجموع إيرادات الدولة وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ مطلع السبعينات وحتى نهاية العام ٢٠٠٠م أكثر من مليار دولار كقروض ميسرة ومساعدات ومعونات شملت معظم دول العالم عدا المساعدات الإنسانية والخيرية التي تقدمها في حالات النكبات والكوارث الطبيعية وتقدم الدولة مساعداتها الخارجية عبر قنوات عديدة من أهمها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، كما ساهمت القوات المسلحة للدولة في جهود نشر السلم والأمن وتقديم المعونات الإنسانية في كثير من مناطق العالم، ولم يقتصر دور القوات المسلحة على المهام العسكرية وإنما امتد إلى أدوار إنسانية في الكثير من دول العالم مثل إعادة الأمل في الصومال، وعملية الأيادي البيضاء في كوسوفو... الخ.



قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأولية:

- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
- اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي.
- توصيات المجلس الوطني الاتحادي، للفترة ١٩٧٢م - ٢٠٠١م، من منشورات المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات، ط٢ ديسمبر ٢٠٠١م.
- زايد والمجلس الوطني الاتحادي، منشورات المجلس الوطني الاتحادي، الأمانة العامة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- تشكيلات المجلس الوطني الاتحادي، الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي.
- الكتاب السنوي للمجلس الوطني الاتحادي، من الفصل التشريعي الأول وحتى الفصل التشريعي الثالث عشر، الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي.

المراجع:

- ناجي صادق شراب: دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في السياسة والحكم، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٩٥م، الطبعة الثالثة.
- سعيد بن أحمد آل حامد: المجلس الوطني الاتحادي (الإمارات العربية المتحدة)، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبوظبي.

- عبد الرحيم الشاهين: نظام الحكم والإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبعة جلفار، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- محسن خليل: النظام الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، ١٩٩٧م.
- عادل الطيببائي: النظام الاتحادي في الإمارات العربية دراسة مقارنة، ١٩٧٨م.
- محمد كامل عبيد: نظم الحكم ودستور الإمارات دراسة تحليلية مقارنة لدستور الإمارات العربية المتحدة على ضوء المبادئ الدستورية ونظم الحكم المعاصرة، كلية شرطة دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

اللجنة
الوطنية
للانتخابات



الدكتور عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين

من مواليد إمارة رأس الخيمة

دكتوراه في العلوم السياسية

أستاذ بجامعة الإمارات - كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية - قسم العلوم السياسية.